إلى أطراف الصراع في اليمن: جربوا أن تسكت البنادق في أياديكم 24 ساعة

ميثاق العدالة من أجل اليمن

21 سبتمبر 2025

في اليوم الدولي للسلام يعيد تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن تأكيده على أن الحوار هو بوابة السلام في اليمن، وأن اليمنيين يستحقون حياة كريمة ورفاهية أسوة بشعوب البلدان المحيطة بهم. آن للجميع أن يعبئ الهمم والمواقف والاحتشاد للسلام. يجدد تحالف ميثاق العدالة دعوته لكل الأطراف في اليمن جربوا أن تسكت البنادق في أياديكم 24 ساعة، بالطبع أنتم قادرون على ذلك.

في هذه المناسبة بات من الواضح انكشاف السيادة اليمنية، وضعف الاستقلال السياسي لجميع الأطراف في اليمن. فلم يعد يحتمل اليمنيون مزيداً من جلب الصراع والتدمير إلى بلدهم. لقد أدى النزاع المستمر بين الحوثيين وقوات الحكومة المعترف بها دولياً، وتصاعد التدخل العسكري للتحالف العربي منذ مارس 2015، إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة، مع تدمير واسع للبنية التحتية الحيوية وتفاقم المعاناة الإنسانية في جميع المحافظات. وفوق ذلك فبعد 11 عاماً من الصراع، لا تزال أصوات موقدي الحرب هي الأعلى، وصرخات اليمنيون لم تصل إلى أسماع قادتهم. إن من الصعوبة إخماد النار المشتعلة إلا ببناء أحزمة السلام وقواعد الاحترام ونبذ العنف والكراهية في عقول قادة الحرب.

بات اليمنيون في مواجهة مباشرة مع مخاطر الأمن الغذائي المدفوع بعوامل الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي وتغير المناخ، سيواجه (50%) من السكان في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية خلال الأشهر القريبة أزمة انعدام الأمن الغذائي نتيجة لارتفاع الأسعار وانخفاض المساعدات الإنسانية. وعلى المستوى الوطني انخفضت المساعدات الغذائية من 3.6 مليون مستفيد في عام 2024 إلى 2.8 مليون فقط في عام 2025. وشهدت موانئ البحر الأحمر التي يسيطر عليها الحوثيون انخفاضاً في واردات الوقود بنسبة 27٪ دون المتوسط، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر 2024، بسبب أضرار البنية التحتية الناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية.

من المؤسف أن الحرب أنتجت ميداناً واسعاً من تجارها، الذين يعتاشون على وجع الناس، ويتربحون من استغلالهم، ويثرون من جيوب الفقراء. لقد أصبح من الصعوبة إيقاف تجار الحرب في وضع المؤسسات الحكومية الهشة، من الطبيعي أن وقف الحرب وإحلال السلام هو الضامن لإعادة الأمن الاقتصادي والمالي لليمنيين.

لقد جاءت هذه المناسبة قريبة من توقيت العام الدراسي الجديد في اليمن، من الزهو والفخر أن يُرى أطفال اليمن وهم ينتشرون صباحاً إلى مدارسهم، إن احترام الحياة وانهاء العنف يبدأ من التعليم. في المقابل لا يزال 3,970,157 مليون طفل في اليمن خارج المدرسة، نتيجة التأثيرات المتشابكة والمتداخلة الناجمة عن النزاع المطول في البلاد. يجب أن يكون هذا الوضع وقوداً لكافة الأطراف اليمنية لكي تعيد حساباتها، فأطفال اليمن أولى من كل مصالح، وأجلُّ من كل احتراب.

يؤكد التحالف أن الاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري المستمر بحق النشطاء والصحفيين وموظفي المجتمع المدني، أمر لابد أن يتوقف، فالمناخ العام لا يحتمل مزيداً من الكراهية والتمييز. حيث نفذ الحوثيون مؤخراً اعتقالات استهدفت موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك اقتحام مقرات الأمم المتحدة في صنعاء والحديدة في أغسطس الماضي، واحتجزوا 11 موظفاً بتهم ملفقة. تأتي هذه الاعتقالات امتداداً لموجة مماثلة في مايو 2024 شملت موظفين أمميين ومجتمع مدني، بينهم نساء، دون السماح لهم بالتواصل مع محامٍ أو عائلاتهم، ما يعكس سجلاً متكرراً للتعذيب وسوء المعاملة.

إن السلام الحقيقي في اليمن لن يتحقق دون إرادة شجاعة، ولن يستقر بغياب العدالة وتكريس سياسة الإفلات من العقاب. يتعين على الجميع الاعتراف بالانتهاكات وتعويض الضحايا وضمان عدم التكرار؛ ومن هنا يؤكد التحالف على أن العدالة الانتقالية تمثل المدخل الأساسي لتحقيق مصالحة وطنية شاملة تضع حداً للدوامات المتكررة من العنف والانتقام.

وفي هذا السياق وضمن جهود التحالف لتعزيز مسار السلام، فقد أنتج دراسة "الطريق إلى السلام"، التي تقدم رؤية شاملة لتحقيق سلام عادل ومستدام في اليمن، من خلال العدالة الانتقالية، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وتعزيز مشاركة الضحايا والمجتمع المدني في أي ترتيبات سياسية مستقبلية. إن السلام الحقيقي لا يمكن تحقيقه بدون عدالة، والعدالة الانتقالية تمثل المدخل الأساسي لمصالحة وطنية شاملة تعترف بالانتهاكات، تعوّض الضحايا، وتضمن عدم تكرارها.

التوصيات:

في هذه المناسبة يدعو تحالف ميثاق العدالة إلى:

- دعوة المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده من أجل إنهاء الحرب في اليمن، وضمان أن يكون السلام المرتقب سلاماً عادلاً يعيد للمواطنين حقوقهم ويؤسس لدولة قانون ومواطنة متساوية بعيداً عن الاقصاء والتهميش.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المختفين قسراً، وحماية العاملين في المجال الإنساني، وضمان عدم تعرضهم للاعتقال أو التهديد أثناء أداء مهامهم، ووقف الهجمات على المدنيين والمناطق السكنية.
- تطبيق آليات العدالة الانتقالية في حوارات السلام، لضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتعويض الضحايا، وإشراك الضحايا والمجتمع المدني في عمليات السلام والمصالحة.
- صون الحريات العامة وحرية الإعلام باعتبارها ركيزة لأي عملية سلام

الموقعون:

1. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
2. رابطة أمهات المختطفين (AMA)
3. مؤسسة الامل الثقافية الاجتماعية النسوية (AWSF)
4. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل (CSWC)
5. مركز الإعلام الحر للصحافة الاستقصائية
6. مؤسسة سد مأرب للتنمية الاجتماعية (MDF)
7. منظمة سام للحقوق والحريات
8. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC)
9. رصد لحقوق الإنسان (Watch4HR)
10. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان (YCMHRV)
11. مركز انصاف للحقوق والتنمية
12. المنظمة الوطنية للاعلاميين اليمنيين صدى
13. مؤسسة قرار للإعلام والتنمية